العدد(1435) السنة السادسة - الثلاثاء (17) شباط 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

خلال مشاركته في منتدى اسطنبول الاول

وزير الموارد المائية يؤكد أهمية تفعيل التعاون الدولي والاقليمي للحد من نقص المياه

بغداد:المدى

اكد وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد ان الحاجة الى زيادة التعاون في مجالات المياه المتعددة اصبحت امراً ملموساً وملحاً اليوم اكثر من اي وقت مضى لاسباب عديدة منها تفاقم ظاهرة نقص المياه في عدد كبير من دول العالم وازدياد حدة التنافس على المياه المشتركة وزيادة نسب وانواع الملوثات التي تلقى في مجاري المياه وبالتالي حرمان السكان من استغلال هذه المصادر والاستفادة منها في الزراعة والري ومياه الشرب ناهيك عن الاضرار الصحية الخطيرة التي تخلفها على الصحة العامة .

واضاف الوزير خلال ترؤسة اعمال منتدى اسطنبول الاول للمياه المنعقد للفترة من ١٤-١٥ شباط الجاري.

منذ بداية عقد التسعينيات زادت المخاطر المحتملة الناجمة عن المنافسة على مصادر المياه ودورها في زيادة حدة الصراع بين الاطراف المتشاطئة في احواض الانهار الدولية في هذه المنطقة .

كما اسهمت ظواهر وممارسات خاطئة في تفاقم هذه الظاهرة اقليمياً ومنها اساءة التصرف بموارد المياه المتاحة من خلال استخدام الاساليب الخاطئة والقديمة التي تتبعها مختلف القطاعات المائية وخاصة الزراعة والري في العديد من دول الشرق الاوسط اذ لا يزال قطاع الزراعة يستهلك الكمية الاكبر من الواردات المائية لهذه البلاد اذ يبلغ ٨٠٪ من تلك الواردات.

واشار الوزير الى ان نهر دجلة وروافده ونهر الفرات يمثلان المصدر الرئيسي لثروة العراق المائية وكونهما ينبعان من مناطق خارج حدوده من دول الجوار " تركيا ، ايران " حيث ان نحو ٦٨٪ من ايرادات حوض دجلة و ٩٧٪ من حوض الفرات تاتي من هذه الدول . وان العراق يعتبر اول دولة متشاطئة على حوضي نهري دجلة والفرات استغلالاً لمياه الانهار المشتركة اذ كانت هذه الانهار هي السبب الاساسي في قيام الحضارات المتعاقبة في بلاد الرافدين .

وفي مطلع السبعينيات من القرن الماضي قامت الوزارة بوضع ستراتيجيات وطنية واهداف للمحافظة على الموارد المائية العراقية وذلك بانشاء السدود لخزن المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وتنفيذ عدد من السدات على نهري دجلة والفرات وفروعهما لغرض استثمار الواردات المائية المتاتية من مصادرها في دول الجوار خاصة تركيا حيث قامت بانشاء سد الموصل وسد دوكان وسد دربنديخان وسد حمرين وسد العظيم اضافة انشاء منظومة سد سامراء وسدة الكوت وسدة العمارة والهدف من هذه السدات هو تنظيم الواردات المائية وتوزيعها على الانهر المتفرعة من مقدم السدات ومنع هدر المياه .

كما باشرت الحكومة بتنفيذ عدد من الاجراءات منذ عام ٢٠٠٣ وكما يلي:-

تنفيذ مشاريع التخزين ومنظومات السيطرة مع اكمال مشاريع البزل والاستصلاح . واكمال مصبات المبازل الرئيسية بعد اكمال وتشغيل محطة المصب العام . والادارة المتكاملة لتشغيل وصيانة مشاريع الري. كذلك اعادة انعاش الاهوار وذلك بتنفيذ المنشآت الاساسية المتعلقة بتحسين تغذيتها بالمياه الجيدة وتصريف المياه منها لتامين بيئة صحية لتطوير الثروة الحيوانية والسمكية . واستثمار المياه الجوفية وفق الخزين المتجدد ونوعية المياه وهي في مناطق بعيدة عن مصادر المياه السطحية ولاغراض الشرب بالدرجة الاولى . وحماية الانهر الرئيسية من التلوث الناجم عن تصريف المياه الثقيلة والمخلفات الصناعية في تلك الانهار وترشيد الاستهلاك لمياه الري على المستويات كافة واستخدام التقنيات الحديثة كالرش والتنقيط.

واستمرت الوزارة بسعيها الحثيث من اجل اكمال مشاريعها واقامة انشاءات جديدة الهدف منها زيادة القدرة التخزينية وتحسين انتاج الطاقة الكهربائية واستصلاح مساحات من الاراضي الزراعية التي خرجت عن الانتاج الزراعي من خلال انشاء المبازل لتخليص الاراضي من مياه البزل ويعتبر افتتاح محطة ضخ المصب العام من المشاريع الستراتيجية المهمة في العراق.

كما تقدم وزير الموارد المائية بعدد من المقترحات الى المؤتمر اهمها:-

المساهمات الجادة لتطوير قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي تنظم العمل في قطاعات المياه المختلفة وفي مقدمتها اتفاقيات التقاسم العادل والمنصف ، والسيطرة والحد من التلوث في مجاري المياه واتفاقيات التنوع البيئي من خلال استكمال اجراءات الانتماء والمصادقة عليها لتدخل حيز التنفيذ.

وتفعيل التعاون الدولي والبيني ما بين الدول للحد من نقص المياه والحد من التنافس على المياه وتغليب لغة الحوار والتعاون في حل المشكلات الناجمة عن نقص المياه الراهنة والمستقبلية مع ايجاد وسائل فعالة لادارة المياه المشتركة وبعد التوصل لقسمة عادلة ومنصفة بين الدول المتشاطئة وانشاء منظومات اقليمية لادارتها ووضع الاليات الحديثة والفعالة لاستغلال تلك الموارد وبما يضمن عدم حدوث مشاكل مستقبلاً. و تبادل المعلومات الهيدرولوجية والمناخية بين دول الحوض من خلال انشاء منظومات ادارة الاحواض المائية بعد التوصل الى اتفاقيات تضمن التقاسم العادل والمنصف للمياه بين دول الحوض ، اضافة الى خطط التشغيل الحالية لمشاريع السدود المقامة وكذلك تنفيذ المشاريع المستقبلية ضمن احواض الانهر المشتركة (دجلة والفرات).

للمرة الأولى في العراق

المباشرة بمشروع الإنضاج القسري للطماطة في النجف

عامر العكايشي / النجف

باشرت مديرية زراعة النجف بنصب منضجة قسرية للطماطة لمعالجة تقلبات السوق المحلية في مشروع يعد الأول من نوعه في العراق .

وقال حاكم الخزرجي مدير إعلام زراعة النجف لـ(المدى) "قامت مديريتنا وضمن برنامج الخدمات الإرشادية ضمن فعاليات الخطة الاستثمارية بنصب (منضجة الغري القسرية للطماطة) وضمن مشروع تنمية الطماطة في الحزام الأخضر" . وأضاف" وتهدف اقامة هذا المشروع الذي يعد الاول من نوعه في العراق في معالجة تقلبات السوق المحلية لمحصول الطماطة حيث تقوم المنظمة معتمدة على غاز الأثيلين بإنضاج الطماطة غير الناضجة بفترة تتراوح بين (٨-٤٨ ساعة) بطاقة استيعابية هي (١٠ اطنان) للوجبة الواحدة من دون ان تترك هذه العملية أية أشارة سلبية او صحية على المتوج او الصحة العامة " . وبين الخزرجي بان مديرية زراعة النجف " ترغب في نشر هذه التقنية من خلال الزيارات المتكررة للفلاحين والمزارعين إلى هذا المشروع " . من جهة أخرى أشار مدير إعلام زراعة النجف الى " زراعة (١٦٠ ألف دونم) بمحصول الحنطة حسب الخطة الزراعية المقررة من مديرية الموارد المائية حيث تم تخفيض الزراعة لهذا المحصول بنسبة (٢٠٪) بسبب شحة المياه" . وتابع قائلا "كما شهد الموسم الماضي زيادة المساحة المزروعة بمحصول الرز صنف الياسمين حيث تم زراعة ٤٣ ألف دونم وتم تسويق (١٠١,٦٧٥ ألف) طن ". ودعا الخزرجي " الفلاحين والمزارعين الى مكافحة أدغال الحنطة والشعير التي تصل نسبة تأثيرها في الإنتاج (٤٠-٥٠ ٪) وذلك للحصول على إنتاجية جديدة خصوصا بعد أن وصل سعر الحنطة إلى (٨٥٠ ألف دينار) للطن الواحد وتوفر المبيدات في الشعب الزراعية وبنسبة دعم (٦٥ ٪)".

فتح مراكز تدريب مهنية للعاطلين في بغداد والمحافظات

بغداد/ المدى

اكدت دائرة العمل والتدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية شمول خطتها الاستثمارية لعام ٢٠٠٩ الحالي العديد من المشاريع الاعمارية والتأهيلية بشكل واسع بغية توفير افضل الظروف ضمن نطاق العمل لجانبي التشغيل والتدريب المهني .

واوضح عبد الله اللامي المستشار الاعلامي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في بيان تلقت المدى نسخة منه بأن دائرة العمل والتدريب المهني شملت في خطتها الاستثمارية الخاصة لعام ٢٠٠٩ الحالي العديد من المشاريع الاعمارية والتأهيلية للوصول الى افضل الظروف والسبل العلمية ضمن شقي التشغيل والتدريب المهني لمدينة بغداد وجميع المحافظات الاخرى . مشيراً الى ان الوزارة حصلت على الموافقات بشأن شراء اراض وحسب احتياج كل محافظة وتكون ملكيتها عائدة الى الوزارة نفسها.

واشار اللامي في بيانه ان الدوائر وزعت مراكزها التدريبية بشكل دقيق وبموضوعية للمراكز الاتية الوزيرية – كركوك – الكوت – ذي قار – الزعفرانية خور الزبير – ابي الخصيب – المعتصم – الوليد مع الاستمرار بحملات التأهيل في كل محافظة ضمن هذه الخطة .

واضاف اللامي بحسب البيان الى ان الوزارة ستقوم بتنفيذ انشاء مراكز تدريبية جديدة في كل من محافظات كربلاء وصلاح الدين ومحافظة البصرة إضافة الى مراكزها التشغيلية مضيفاً ان محافظة الديوانية ومحافظة بابل والبصرة شملت بإعداد الدراسات والتصاميم الجديدة لإنشاء مراكز تدريبية فيها .

وقال ان وزارة العمل وعلى ضوء التعاون مع المنظمات الانسانية زودت تسعة مراكز للتدريب والتشغيل بمنظومة متطورة للانترنت وشملت كلاً من المراكز التالية مركز الوزيرية – تكريت – النجف – ابي غريب – ابي الخصيب – الفلوجة – المعتصم – الشعلة – ومركز الوليد .

واشار الى ان هذه المراكز وبعد تزودها بهذه المنظومة ستقوم بفتح دورات لتعليم العاطلين من المسجلين ضمن قاعدة بيانات دائرة العمل والتدريب المهني على كيفية استخدام هذه المنظومة وكذلك مساعدة الخريجين على ايجاد فرص عمل لهم عن طريق فتح الموقع الالكتروني الخاص بدائرة العمل مؤكداً انه سيتم ربط ثمانية مراكز مع المركز الرئيسي في الوزارة لتوحيد المعلومات عن العاطلين وايصالها بشكل سريع الى بغداد وهذه العملية ستوفر المعلومات لموظف التشغيل لوضع قوائم بالدرجات الشاغرة في كل محافظة فضلا عن الاستفادة منها في القطاعات المختلفة وملء هذه الشواغر من قبل العاطلين.

افتقار النواحي والارياف الى الأدوية المنقذة للحياة

اطباء : ضرورة تفعيل الاجهزة الرقابية على شركات استيراد الادوية

واسط/حامد المياحي

يعد العراق من البلدان الغنية بالخيرات والثروات النفطية ما يؤهله إلى أن يكون في مصاف الدول المتقدمة لولا الظروف الصعبة التي عاشها البلد جراء الحروب التي خاضها النظام المباد والتي سببت الكثير من الجراح والآلام لأبناء بلاد الرافدين وأثقلت كاهله بالديون لأكثر من ثلاثة عقود ، الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى الخدمات في مختلف القطاعات ولاسيما الصحي منها الذي يلامس حياة المواطن و يساهم في الحفاظ على حياته وديمومتها منذ ولادته .

وتعد شحة الأدوية ولاسيما المهمة منها والضرورية التي تعتبر المنقذة للحياة والتي تعالج الامراض المزمنة او المستعصية وفقدان المستلزمات الطبية من المستشفيات العامة واستيراد الأدوية وتوزيعها على المستشفيات والمراكز الصحية .مسالة مهمة تستحق التحقيق الامر الذي دفعنا للبحث والتقصي في هذا الموضوع لما يكتسبه من أهمية وخطورة على حياة المواطن .

احد الاطباء الذي حدثنا عن الموضوع وفضل عدم ذكر اسمه قال ان الأدوية يتم تجهيزها عن طريق المذاخر الحكومية بعد تسلمها من الشركات المنتجة إذ يوجد في كل محافظة مذخر للأدوية الصباحية ومذخر للعيادات الشعبية ومذخر للأدوية المزمنة . والملاحظ أن المؤسسات الصحية في النواحي اوالارياف تفتقر إلى أدوية مهمة ولاسيما الأدوية المنقذة للحياة مثل أدوية الصدمة وأدوية الربو ويوجد نقص كبير في تجهيز بعض شرابات المضادات الحياتية للأطفال فضلا عن أن هناك أدوية تجهز في غير موسمها مثلا (أدوية السعال التي تجهز بعد انتهاء فصل الشتاء !!) وأخرى تجهز وهي قريبة من انتهاء المفعول ما يؤشر بوضوح عدم دقة التخطيط وعدم متابعة كميات الأدوية وأنواعها الموجودة في مذاخر بغداد اذ تجبر مذاخر المحافظات على تسلم أدوية قريبة النفاذ أو أدوية غير مهمة بالدرجة الأولى للمواطن المريض في حين إن هناك ضوابط يتم الاستناد عليها في تقدير الاحتياج السنوي والشهري يتم تنظيمها من قبل كل مؤسسة صحية .

فيما تحدث احد الاطباء في المركز الصحي في الكوت قال : أنا طبيب ممارس حاليا اعمل في إحدى نواحي المحافظة ولدي خدمة خمس سنوات ومنذ كنت طبيبا دوريا في المستشفى المركزي في مركز المحافظة قبل أربع سنوات فأن هذه المستشفيات تفتقر للكثير من الأدوية المنقذة للحياة فضلا عن الأدوية الأخرى ، هذا في مستشفيات المركز أما في الاقضية والنواحي والمراكز الصحية الأخرى فحدث ولا حرج ، علما إن جميع هذه الأدوية منها المنقذة للحياة وأدوية الحالات الطارئة والمهدئة للألم ومضادات الالتهابات متوفرة بالسوق المحلية تجاريا من قبل القطاع الخاص وبأسعار ليست باهظة بالنسبة لبلد مثل العراق .. ولا نعلم سبب ذلك علما إن لوزارة الصحة ميزانية خاصة لشراء الأدوية وصلاحية إبرام العقود مع دول وشركات عالمية ومن جهة أخرى فأن القطاع الخاص يستورد الأدوية من دون ضوابط فأكثرها أدوية رديئة المنشأ ولا تفي بالغرض ولكنها مناسبة من حيث السعر ،هذا من ناحية وفي بعض الأحيان تتوفر الأدوية في غير مواسمها مثل أدوية السعال والبرد يتم توفرها بعد فصل الشتاء وبعضها يتوفر لنا قبل شهر أو اقل من تاريخ نفاذه وبكميات كبيرة يصعب تصريفها في هذا الوقت ما يجعلها تكون منتهية المفعول ويتم إتلافها بعد ذلك ، ولا نعلم سبب هذا كله هل هو مقصود أو سوء تخطيط وإدارة وهذا السؤال يحير الكثير من العاملين في المؤسسات الصحية في العراق.

وهناك سبب قد يكون موجودا هو التسريب الذي يحصل من قبل المؤسسات الصحية إلى الأسواق بطريقة غير مباشرة وغير شرعية إجمالا يعد ضعف الرقابة وسوء التخطيط وسوء الإدارة من أهم أسباب انتشار الأدوية في الأسواق .

المواطن سلام نعمة يقول

إن المفارقة الحقيقية التي واجهتني إن المواطن عندما يراجع أي مؤسسة صحية يخرج منها وهو يحمل كمية من العلاج تساوي في الأسواق المحلية مبلغا ليس قليلا ولكنه يجبر على شراء ماء مقطر أو أنبوبة الحقن (السرنجة) أو المغذي مثلا من الأسواق الخارجية ما يعزز نظرية سوء التخطيط وسوء الإدارة .

وفي المؤسسات الصحية في الاقضية والنواحي يلاحظ فيها عدم توفر المستلزمات الطبية للحالات الطارئة كالضمادات والبلاستر وانبوبة الحقن (السرنجة) وهي بالقياس للأدوية التي يتسلمها المواطن تعد مهمة ولكن استيرادها ليس مكلفا على الدولة . أما مناشئ الأدوية فهي متباينة وفي اغلب الأحيان هناك أدوية من معامل مثل معمل سامراء وشركة آكاي أما الخارجية فأغلبها من دول ليس أكثر تطورا من العراق في صناعة الأدوية .

والسؤال المهم حقا : لماذا يستورد العراق الأدوية من مناشئ غير عريقة ويترك الشركات العالمية المعروفة في صناعة الأدوية كالشركات البريطانية ويغرق مؤسساتنا الصحية بأدوية مصرية وإماراتية وهندية .

واضاف :

يرجع السبب في توفر الأدوية بجميع أشكالها في الأسواق والمذاخر الأهلية إلى انفتاح العراق على الأسواق العالمية بعد التغيير وعدم وجود رقابة على الشركات والأدوية المستوردة فضلا عن عدم التزام المذاخر الأهلية بضوابط بيع الأدوية إذ تباع بعض الأدوية من خلال المضمدين أو وسطاء بيع الأدوية (الدلالات) وهو أمر خطير على صحة المواطن باعتبارات الدواء يصرف من دون مراجعة الطبيب ومن دون وعي صحي لان مذاخر الأدوية ليس لها هدف سوى الربح السريع .

الأدوية التي تفتقر إلى وجودها المستشفيات الصحية بصورة عامة هي المضادات الحيوية خاصة الفيالات ونعني بالمضادات الحيوية الادوية المضادة للالتهابات وللكبار فقط .بينما نجد أن شرابات المضادة للالتهابات التي تصيب الأطفال متوفرة كذلك باقي الأدوية توجد بكميات لا تكفي لمدة شهر .

هنالك أمر آخر مهم هو النقص الكبير في المستلزمات الطبية ونعني بها (القطن ،الشاش ،البلاستر ،الكانيولات ،المعقمات) ولما لها من أهمية كبيرة في قسم الطوارئ .كذلك المغذيات بجميع أنواعها حيث تجهز بكمية قليلة لا تكفي لمدة عشرة أيام ونبقى نعاني حتى موعد الطلبية الجديدة . ويلاحظ وجود نقص كبير في أدوية (التدرن الرئوي) حيث انه يعتبر من الأمراض الانتقالية الخطيرة وخاصة على الأشخاص الملامسين للمريض .

إن أسباب هذه الظاهرة هو عدم وجود الرقابة على استيراد الأدوية وان أصحاب المذاخر الرئيسية الغالبية منهم يعملون في وزارة الصحة وفي قسم الصيدلة والاستيراد وتوفر الأدوية في مؤسسات الدولة يؤثر في إعمالهم الخاصة سواء في المذاخر الخاصة أو الصيدليات الخاصة ، كما أن قسما من المستوردين هم تجار يملكون رؤوس الأموال وليسوا من أصحاب الخبرة والاختصاص في مجال الأدوية ومن ثم لا يميزون الأدوية والمناشئ الجيدة ، فيتم استيراد أدوية من مناشئ رديئة لكون أرباحها أكثر لان المستورد إذا استورد من منشأ عالمي معروف فأن المادة المستوردة يكون سعرها مرتفعا ما يؤدي إلى قلة أرباحه ،وان قسماً من الأطباء أما أن تكون لهم شراكات مع الصيدليات كأن يكون طبيب وزوجته صيدلانية أو يوجد تبادل منفعة بين الطبيب وبائع الأدوية ،فضلا عن إن الكوادر الطبية (المضمدين ، المعاونين الطبيين)يعملون في بيع الأدوية بصورة غير مشروعة كمصدر ثان للرزق لأغراض الكسب المادي ما شجع في ازدهار هذه التجارة

إذا خلاصة الأمر أن مؤسساتنا الصحية بحاجة إلى إصلاح والى تفعيل دور الأجهزة الرقابية على الشركات المستوردة للدواء وان لاتوقع العقود الا مع الشركات العالمية المعروفة وان عدم التخطيط وسوء الإدارة يقف وراء فقدان الأدوية في المستشفيات العامة فضلا عن الدور المهم الذي يجب أن تمارسه وزارة الصحة ودائرة المفتش العام على المذاخر الحكومية والأهلية لضمان عدم تسريب الأدوية إلى الأسواق ووضع ضوابط وشروط على الصيدليات وتوفير الأدوية المنقذة للحياة في المستشفيات العامة وتشجيع الشركات الخاصة على فتح فروع للشركات العالمية المنتجة للدواء داخل العراق

١٧٪ نسبة الإنجاز في مشروع المرآب متعدد الطوابق في العمارة

ميسان / رعد شاكر

أكد المهندس المشرف على أعمال مشروع بناية المرآب المتعدد الطوابق في مركز محافظة ميسان إنجاز أهم مراحل العمل المتمثلة بصب الركائز الكونكريتية لأسس المشروع . وأوضح المهندس محمد محمود للمدى أن مجموع الركائز الكونكريتية المسلحة التي جرى صبها بطريقة الحفر بلغ ٣٤٥ ركيزة بعمق يصل على ٢١ مترا لتكون الأساس الذي ستشيد عليه بناية المرآب المتكونة من ٦ طبقات مبينا أن انجاز هذه المرحلة يشكل ما نسبته ١٧٪ من أعمال المشروع . وتوقع محمود ان يتأخر موعد الأنجاز الكامل للبناية بسبب بعض العراقيل التي برزت أثناء تنفيذ العمل موضحا " أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه المرحلة كانت إنهدام التربة أثناء عمليات حفر مواقع الركائز بسبب وجود فجوات كبيرة في الطبقات الأرضية السفلى إضافة لضيق ساحة العمل بسبب الموقع الجغرافي للمشروع الذي يقع وسط المدينة وتحيطه بنايات وشوارع رئيسة ما حد من هامش حرية مناقلة وحركة الآليات والمعدات المستخدمة في تنفيذ الأعمال "

ونوه محمود بوجود نية لتنفيذ مهبط للمروحيات في الطابق الأعلى من المرآب .

جدير بالذكر أن المرآب الذي تنفذه احدى الشركات الأهلية من تخصيصات المحافظة يتكون من ٦ طبقات ويتضمن سوقا مركزية وعيادات للأطباء وكافتريا ومقهى للأنترنيت وسيسع لنحو ٤٠٠ سيارة وتبلغ تكاليفه نحو ١٤ مليار دينار وحددت مدة الإنجاز ب ٧٠٠ يوم حيث بوشر بتنفيذه أواخر حزيران الماضي .

من الداخل

المصطبة

هادي جلو مرعي

ما بين وصف الفنان المسرحي عزيز خيون لحال الفنان العراقي، ومعاناته حين يتدرب في كواليس المسرح، ووفاة عبد الخالق المختار، صلة يمكن الاعتماد على اهميتها لقراءة واقع الفن في بلادنا.. واتذكر اني تابعت واحدة من المسلسلات الرائعة التي كان ابطالها ممثلين من ابناء المحافظات الهبوا مشاعر الجمهور. في تسعينيات القرن الماضي، لعل منهم حيدر منعثر ومازن محمد مصطفى ووجدت حماسة منقطعة للنجاح في ظروف غاية في التعقيد وربما كان اسم المسلسل (غرباء).. والظروف ليست مختلفة كثيراً فبرغم السنين فما يزال الفنان العراقي في المسرح والسينما وبقية الفنون لا يجد الامكنة الدافئة لينتج ويقدم المزيد، حتى اكاد اجزم ان النصيب الاكبر من الكلفة يقع على المخرج والمؤلف ومعهما الممثل حتى يصلوا الى اخراج عمل مسرحي او تلفزيوني، او سينمائي لغياب شركات الانتاج والاهتمام الرسمي من دون اغفال الدور الذي تقوم به بعض المؤسسات التي نزلت (رحمة الله على هؤلاء) كمؤسسة المدى التي اختصرت المسافات وضغطت الوقت كما تفعل عادة في اسبوعها الثقافي الذي تتيح فيه الفرصة لقطاعات الفن والابداع ان تقدم اعمالاً مسرحية، ونحتية، ورسم، وشعر، وسينما، وصحافة، وصنوف ابداعية اخرى.

كتب عزيز خيون، في دمشق عن الصراع من اجل البقاء.. ويقصد بقاء المسرح العراقي الملتزم والهادف، وعن قضية الممثل الذي يتدرب وهو يرتجف من البرد او يتضجر من الحر.

وفي سوريا ايضاً توفي عبد الخالق المختار، وقد كان مشروعاً لفنان ملتزم يمكنه الاستمرار في المستقبل المنظور، ولكن اقداراً رفضت استمراره على الارض وسحبته الى ثراها، وللمرض ايضاً ارادة قد تكون اقوى من ارادة التعافي والنهوض مجدداً.

فكان الرحيل المحزن لطاقة الابداع تلك.

اليأس يدفعني احياناً للسخرية الحزينة من تطلعات زملاء واصدقاء يحلمون بصالات سينما تفتح ابوابها من جديد، وربما اشفقت على محاولات الزميل علاء المفرجي الذي يهتم بالنقد السينمائي على امل نهضة فنية تعوضه عن سنوات الانتظار الطويل.

لكني الان اشعر بحزن شفيف، واتطلع لنهاية ما لمحنة التراجع في الحركة الفنية المحلية، ووضع برامج واضحة، من قبل الهيئات والمؤسسات الرسمية والمدنية التي تمتلك القدرات التقنية والمادية للدفع بالنشاط الفني الى الامام ومواكبة التطور في دول الاقليم والعالم.

واظن الوقت قد انتهى الذي كان الاهمال من نصيب الفنان والمثقف العراقي ليحصل على حقوق وامتيازات في مجال عمله. ولابد من الاهتمام به وعدم الاكتفاء بالنظر اليه في تجمعات وطوابير عند دائرته في المسرح الوطني، لكي ننتهي من مأساة الجنائز التي تحمل جثامين حزننا عليهم مركب، لجهة الموت، ولجهة الحرمان. فالفنان العراقي الوحيد الذي يموت من دون ان يحقق حلمه بالنجاح والابداع.

لكني الان اشعر بحزن شفيف، واتطلع لنهاية ما لمحنة التراجع في الحركة الفنية المحلية، ووضع برامج واضحة، من قبل الهيئات والمؤسسات الرسمية والمدنية التي تمتلك القدرات التقنية والمادية للدفع بالنشاط الفني الى الامام ومواكبة التطور في دول الاقليم والعالم.